المَبحث الثالث

نقد دعاوي المُعارضات الفكريَّة المُعاصرة
لحديث: أنَّ النِّساء أكثر أهلِ النَّار
وأنَّهنَّ ناقصات عَقْلٍ ودينٍ

المَطلب الأوَّل
سَوق حديث أنَّ النِّساء أكثر أهلِ النَّار وأنَّهنَّ ناقصات عَقْلٍ ودينٍ

عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: خرج رسول الله ﷺ في أضحىٰ أو فطرٍ إلىٰ المُصلَّىٰ، فمَرَّ علىٰ النِّساء، فقال: «**يا معشر النِّساء تَصَدَّقن، فإنِّي أُرِيتُكنَّ أكثرَ أهلِ النَّار**» فقُلن: وبِمَ يا رسول الله؟ قال: «**تُكثِرْنَ اللَّعن، وتَكفُرن العَشير، ما رأيتُ مِن ناقصاتِ عقلٍ ودينٍ أذهبَ لِلُبِّ الرَّجل الحازم مِن إحداكن!**»، قُلن: وما نقصانُ دينِنا وعقلِنا يا رسول الله؟ قال: «**أليسَ شهادةُ المرأةِ مثل نصفِ شهادةِ الرَّجل؟**» قُلن: بلىٰ، قال: «**فذلك مِن نقصان عقلِها، أليس إذا حاضت لم تصلِّ ولم تصم؟**» قلن: بلىٰ، قال: «**فذلك مِن نقصانِ دينِها**» مُتفق عليه[1].

وفي رواية مسلم: «**أمَّا نقصان العقلِ: فشهادةُ امرأتين تعدل شهادةَ رجلٍ، فهذا نقصان العقل، وتمكثُ اللَّيالي ما تصلِّي، وتفطر في رمضان، فهذا نقصان الدِّين**».

---

(١) أخرجه البخاري في (ك: الحيض، باب: ترك الحائض للصوم، رقم: ٣٠٤)، ومسلم في (ك: الإيمان، باب: بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات، وبيان إطلاق لفظ الكفر علىٰ غير الكفر بالله، ككفر النعمة والحقوق، رقم: ١٣٢).

المَطلب الثَّاني
سَوق دعاوي المعارضات الفكريَّة المعاصرة لحديث ناقصات عقلٍ ودين

أُورد علىٰ هذا الحديث جملةٌ من الاعتراضات، نجملها في التَّالي:

الاعتراض الأوَّل: أنَّ في كون النِّساء أكثر أهل النَّار: تفضيلًا للرِّجال علىٰ جِنسِهنَّ بأخلاقٍ فُطرن عليها في أصلِ الخِلقة حسب الحديث.

وفي تقرير هذه الشُّبهة، يقول سامر إسلامبولي: «المفهوم من هذه النُّصوص هو غياب العنصر الذُّكوري من النَّار إلىٰ الحدِّ الأدنىٰ، أي هم الأقليَّة في النَّار، ووجود الذُّكور في الجنَّة إلىٰ الحدِّ الأعلىٰ، أي هم الأكثريَّة، فالجنَّة للذُّكور، والنَّار للنِّساء . .»[1].

ويقول محمَّد زُهير الأدهمي: «يكفُرن العشير والإحسان! عبارات ذات دلالة علىٰ نوعٍ من البشر رخيصٍ عديم الإخلاص والوفاء، وهنَّ مفطورات علىٰ ذلك الخُلُق، فالحديث وصفٌ لطبيعتهِنَّ، وتقريرٌ في أنَّهن كذلك مُقيمات علىٰ ذلك طبعًا وغريزة مغروزةً فيهنَّ، فلماذا يُحاسَبهنَّ علىٰ ذلك الحسابَ العسير؟!»[2].

---

(١) «تحرير العقل من النقل» (ص/ ٢٣٩).

(٢) «قراءة في منهج البخاري ومسلم في الصحيحين» (ص/ ٢٠٤).

الاعتراض الثَّاني: أنَّ وصفَ النِّساء بنقص العقل تحقير لهنَّ، وهو مخالف للآيةِ نفسِها المُستشهد بها علىٰ ذاك النَّقص! وذلك في قوله: ﴿فَإِن لَّمۡ يَكُونَا رَجُلَيۡنِ فَرَجُلٞ وَٱمۡرَأَتَانِ مِمَّن تَرۡضَوۡنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰۚ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، حيث بيَّن الله فيها أنَّ علَّة اعتبارِ شهادة المرأة نصفَ شهادة الرَّجل هو نسيانها، لا نقص عقلِها كما في الحديث.

يقول إسلامبولي: «جعلُ الشَّهادة في الذِّمم الماليَّة لامرأتين عِوضًا عن رجل، ليس ذلك عائدًا لقصور ونقصان عقل المرأة أبدًا، والآية لم تذكر ذلك، بل صرَّحت بالسَّبب إلىٰ أنَّه إذا ضلَّت إحداهما فتُذكِّرها الأخرىٰ..»[١].

ويقول زُهير الأدهمي: «معنىٰ: تضِلَّ -أي في الآية- تنسىٰ، بالإجماع فيما اطَّلعتُ عليه من مصادر .. والنِّسيان حالة نفسيَّة لا عقليَّة كما هو مشهور عند علماء وأطبَّاء النَّفس، هذه الحالة الَّتي هي نتيجة لتعرُّض المرأة إلىٰ الحيض، فجسم المرأة يفرز هُرموناتٍ قبل فترة الحيض وفي أثنائها تؤدِّي إلىٰ الشُّعور بالتَّوتر والضَّغط النَّفسي، ممَّا يؤدِّي بدوره إلىٰ قلَّة التَّركيز وإمكانيَّة النِّسيان عند المرأة، فالنِّسيان علىٰ ذلك عارض، أسبابه نفسيَّة خالصة. والنَّص القرآني لا يحتوي علىٰ أيَّة إشارة إلىٰ أنَّ السَّبب في ذلك قلَّة عقلها. وحدَّده باحتمال النِّسيان، هذا السَّبب الَّذي لا علاقة له بالعقل علىٰ الإطلاق»[٢].

ثمَّ يبني الأدهميُّ علىٰ هذه المعارضة المتوهَّمة لمعنىٰ الآية، أنَّ وصفَ الحديث النِّساء بقلَّة العقل امتهانٌ لجنسهنَّ، فإنَّ قلَّة العقل مُنبئة عن حُمق صاحبه!

فيقول: «ما زلت أرىٰ صعوبةً كبيرةً في تحديد المدلول لعبارة (نقص العقل)، هل هو الحمق؟ ..»[٣]؛ ثمَّ نقل عبارةً لابن منظورٍ في شرحهِ لفظَ (الحُمق) بأنَّه «قلَّة العقل ..»[٤]، ولفظ (الطَّيش) بأنَّه «خفَّة العقل»[٥]، ليخرُج

---

(١) «تحرير العقل من النقل» (ص/٢٤١).

(٢) «قراءة في منهج البخاري ومسلم في الصحيحين» (ص/١٩٩).

(٣) «قراءة في منهج البخاري ومسلم في الصحيحين» (ص/٢٠٩).

(٤) «لسان العرب» (١٠/٦٧، مادة: ح م ق).

(٥) «لسان العرب» (٦/٣١٢، مادة: ط ي ش).

بعدُ مُرتاحَ النَّفسِ بـ «أنَّ وصفَ المرأة في هذا الحديث يكون علىٰ أنَّها صاحبة طيشٍ وحُمقٍ . . »!

الاعتراض الثَّالث: أنَّ الدِّين في حقيقته امتثالُ العبدِ الأمرَ واجتنابُه النَّهيَ، فوصفُ النِّساء بنقصِ الدِّين لتركهنَّ ما أُمِرن بتركِه في أصل الشَّرعِ يأباه العدل الإلهيُّ.

يقول صالح أبو بكر: «التَّعليل الوارد في الحديث لنقصان دين المرأة بسبب حيضها تعليلٌ لا يصدر عن النَّبي ﷺ، لأنَّه خير مَن يعلم ويؤمن بعدالة الله في الخلق، . . إذا كان الحيض والنِّفاس طبيعةً مؤلمةً، كُتب علىٰ المرأة أن تعانيها كلَّ شهرٍ وكلَّ ولادة، فكيف يكتب الله عليها ما تتوجَّع منه، ثمَّ يجازيها في النِّهاية بجزاء المُتسبِّب في نقص دينه وعقله؟!»[1].

ويقول الإسلامبولي: «الدِّين هو الإيمان بالله واليوم الآخر والرِّسالة، وهذا حاصل وقائم في نفس المرأة في حالة الحيض والنِّفاس بشكل لازم، فليس عندها شكٌّ في ذلك أو نقصان. . »[2].

ويقول الأدهميُّ: «إنَّ المرأة عندما تُختصُّ بالرُّخصة في أمر صلاتِها وصيامِها وقتَ الحيض والنِّفاس والرَّضاعة، لا يجوز وصفها بناقصة الدِّين، لأنَّها استعملت الرُّخصة، كما أنَّ الرَّجل المسافر لا يمكن أن يوصف بنقص الدِّين حين يقصر الصَّلاة ويجمع، ولو كان السَّفر من طبيعة شغله، فالله يُحبُّ أن تُأتىٰ رُخصه كما يُحبُّ أن تُؤتىٰ عزائمه، فكيف نَصِف مَن يأتي الرُّخصة بنقص الدِّين؟! . . »[3].

(١) «الأضواء القرآنية» (ص/ ١٣٠).

(٢) «تحرير العقل من النقل» (ص/ ٢٤٢).

(٣) «قراءة في منهج البخاري ومسلم في الصحيحين» (ص/ ٢١٠).

المَطلب الثَّالث
دفع دعوى المعارضات الفكريَّة المعاصرة عن حديث ناقصات عقلٍ ودين

أمَّا دعوىٰ المُعترضَيْن علىٰ الحديث تحيُّزَه للرِّجال ضدَّ النِّساء:

فليس في الحديث شيء مِن ذلك، ولا فيه إهانة للنِّساء وتحقير لقيمتهنَّ كما زعموه وأرادوا فهمَه مِن الحديث عنوةً؛ إنَّ الحديث مجرَّد إخبار نبويٍّ صادقٍ عن أمرٍ واقع في المستقبل، أدَّىٰ إليه سببٌ قد بيَّنه المُخبر نفسُه ﷺ في خبرِه، تحذيرًا للمُخاطب مِن أن يشارك في ذاك الواقعِ بإتيانِه لسببِه.

وقد بيَّن ﷺ أنَّ مَن كانت حاله حالَ أهل النَّار، فإنَّ فيه دواء مِن ذلك بالاستغفار وإكثار الصَّدقة بقوله ﷺ لهن: «**تصدَّقن وأكثِرن الاستغفار . .**».

فالنَّبي ﷺ -إذن- لا يصدر حكمًا في الخبر علىٰ أحدٍ، ولا هو فَضَّل فيه نوعًا علىٰ نوع، إنَّما هو حكاية منه لحالٍ واقعٍ أوحاه له الله به، بيَّن سبَبَه، وسبيلَ النَّجاة منه.

يظهر هذا المعنىٰ المُراد من الحديث، بحديثٍ آخر يُساويه في قوَّة السَّند، ويَزيد عليه في تكرُّر سِياقاتِه وتعدُّد رواياته، هذا الحديث قوله ﷺ: «**اطَّلَعتُ في الجنَّة فرأيتُ أكثرَ أهلِها الفُقراءَ، واطَّلَعتُ في النار فرأيتُ أكثرَ أهلها النِّساءَ**»[1].

---

(١) أخرجه البخاري في (ك: بدء الخلق، باب: ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة، رقم: ٣٢٤١)، ومسلم في (ك: الرقاق، باب: أكثر أهل الجنة الفقراء وأكثر أهل النار النساء وبيان الفتنة بالنساء، رقم: ٢٧٣٧).

فهذا الحديث، إن كان الشَّطر الأوَّل مِنه لن يَفهم منه كَيِّسٌ تفضيلًا للفقرِ علىٰ الغِنىٰ والسَّعة، ولا حَثًّا للأمَّةِ علىٰ الافتقار والمَسكنة، فكذا ينبغي -تبعًا- ألَّا يُفهم مِن شطرِه الثَّاني تنقُّصًا مِن جنسِ النِّساء، ولا حَطًّا لقدرهنَّ!

وعليه نقول **أنَّ الواقع المُخبر عنه في الحديث**: هو كثرة النِّساء علىٰ الرِّجال في النَّار يوم القيامة، وليس في الخبرِ ذكرٌ لنسبةِ هذه الكثرة النِّسوية مقارنةً بعدد الرِّجال، ولا فيه الفارق بينهما أكبيرٌ هو أم صغير؛ هذا قد سَكت الحديث عنه.

فدعوىٰ المُعترض «غيابَ العنصرِ الذُّكوري مِن النَّار إلىٰ الحدِّ الأدنىٰ .. ووجود الذُّكور في الجنَّة إلىٰ الحدِّ الأعلىٰ .. فالجنَّة للذُّكور، والنَّار للنِّساء»[1]: تخرُّصٌ منه لا دليل عليه، ولا طائل منه إلَّا مجرَّد التَّهويل.

بل علىٰ النَّقيضِ منه، قد رجَّح بعض المُحقِّقين من أهل العلم كونَ النِّساء أكثر أهل الجَّنة في المآل أيضًا! بدلالةِ الأحاديث نفسِها الَّتي يَمتعض منها المُخالف؛ فإنَّ لكلِّ رجلٍ مِن أهل الجَّنة زوجتان مِن الإنسيَّات، كما جاءت به روايةٌ عن محمَّد بن سيرين، يُخبر فيها تذاكرَهم ذات يومٍ في الرِّجال: أهم في الجنَّة أكثر أم النِّساء؟ فقال لهم أبو هريرة ﷺ: أَوَ لم يقُل أبو القاسم ﷺ: «**إنَّ أوَّل زمرةٍ تدخلُ الجنَّةَ علىٰ صورةِ القَمر ليلةَ البَدر، والَّتي تَليها علىٰ أضواِ كوكبٍ دُريٍّ في السَّماء، لكلِّ امرئٍ منهم زوجتان اثنتان، يُرىٰ مُخُّ سوقِهما مِن وراءِ اللَّحم، وما في الجنَّة أعزب**»؟[2]

فظاهرُ احتجاج أبي هريرة ﷺ علىٰ أنَّ النِّساء أكثر في الجنَّة: أنَّ الجنَّة إذا خَلَت عن العُزَّاب، وكان لكلِّ واحدٍ زوجتان، كان النِّساء مِثْلَيْ الرِّجال، فدلَّ علىٰ أنَّهن فيها أكثر مِن الرِّجال[3].

---

(١) «تحرير العقل من النقل» لسامر إسلامبولي (ص/ ٢٣٩).

(٢) رواه مسلم في (ك: الجنة وصفو نعيمها وأهلها، باب: أول زمرة تدخل الجنة علىٰ صورة القمر ليلة البدر وصفاتهم وأزواجهم، رقم: ٢٨٣٤).

(٣) «طرح التثريب» (٨/ ٢٧٠).

قال القاضي عياض: «.. هذا كلُّه في الآدميَّات، وإلَّا فقد جاء أنَّ للواحدِ مِن أهلِ الجنَّة مِن الحوريَّات العدد الكثير»[1]، وذلك لِما في «الصَّحيحين» وغيرهما مِن حديثِ عبد الله بن قيس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**في الجنَّة خيمةٌ مِن لؤلؤةٍ مجوَّفة، عرضُها ستُّون ميلًا، في كلِّ زاويةٍ منها أهلٌ ما يَرون الآخرين، يطوف عليهم المؤمن**»[2].

ولا يُعارضه ما في حديث البابِ مِن كونِ النِّساء أكثر أهل النَّار، إذْ لا يلزم مِن أكثريَّتهن في النَّار نفيُ أكثريَّتِهنَّ في الجنَّة كذلك[3]! بل نخرجُ مِن جملةِ هذه الأحاديث أنَّ أكثرَ بني آدمَ هم النِّساءُ[4].

وعليه قال ابن تيميَّة: «.. النِّساء أكثر مِن الرِّجال، إذ قد صحَّ أنهنَّ أكثر أهل النَّار، وقد صحَّ لكلِّ رجلٍ مِن أهل الجنَّة زوجتان مِن الإنسيَّات سِوىٰ الحور العين، وذلك لأنَّ مَن في الجنَّة مِن النِّساء أكثر مِن الرِّجال، وكذلك في النَّار، فيكون الخلق منهم أكثر»[5].

أمَّا ما قد يُشكل علىٰ هذا التَّقرير، ممَّا جاء عن عمران بن حصين ﷺ مرفوعًا: «.. مِن أنَّ أقلَّ ساكني الجنة النِّساء»[6]: فيحتملُ أنَّ يكون الرَّاوي رواه بالمعنىٰ الَّذي فهمه مِن أنَّ كونهنَّ أكثرَ ساكني النَّار، يلزم منه أنْ يكُنَّ أقلَّ ساكِني الجنَّة؛ وليس ذلك بلازمٍ لما قدَّمته؛ ويحتمل أن يكون ذلك: في أوَّل الأمر قبل

---

(١) «إكمال المعلم» (٨/٣٦٦).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: بدء الخبق، باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة، رقم: ٣٢٤٣)، ومسلم في (ك: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: في صفة خيام الجنة وما للمؤمنين فيها من الأهلين، رقم: ٢٨٣٨) واللفظ له.

(٣) «فتح الباري» لابن حجر (٦/٣٢٥).

(٤) «إكمال المعلم» (٨/٣٦٦).

(٥) «مجموع الفتاوىٰ» (٦/٤٣٢)، ولا يُتعقَّب علىٰ هذا بأنَّ الإحصاءات الأُمميَّة المعاصرة تثبت تفاوتًا بين أعداد الرِّجال بالنِّسبة للنِّساء مِن بلدٍ إلىٰ آخر، فإنَّ الأكثريَّة المقصودة هنا هي مجموعِ النِّساء والرِّجال من زمن آدمَ إلىٰ قيام السَّاعة، فلا يُعارض هذا بإحصائيَّة مؤقَّتة بجيلٍ أو بلدٍ معيَّن.

(٦) أخرجه مسلم في (ك: الرقاق، باب: أكثر أهل الجنة الفقراء وأكثر أهل النار النساء وبيان الفتنة بالنساء، رقم: ٢٧٣٨).

خروج العُصاة مِن النَّار بالشَّفاعة، ولذلك أكَّدتُ علىٰ أنَّهن أكثر أهل الجنَّة مآلًا علىٰ كلِّ حال(١).

نعود إلىٰ حديثنا، فنقول: لقد بيَّن النَّبي ﷺ للنِّساء وجهَ أكثريَّةِ نوعهنَّ في النَّار، حين رَبط ذلك بكثرةِ إتيانِه لمُوجِبَتين مِن مُوجباتِ العذاب، هما اللَّعن وكفران العشيرِ، فهذان وإنْ كانا في الرِّجال أيضًا، لكنَّهما في النِّساء أكثر وأظهر.

وذلك أنَّ ضعيفًا في جسده، محدودًا في سُلطته -مثل النِّساء-، إذا غضِب وأرادَ الانتقام والتَّشفي مِمَّن يراه قد آذاه أو أغضبه، قد لا يملك إلَّا لسانه لتصريف ذلك عليه! فيسوِّل الشَّيطان له حينها تردادَ السَّب له واللَّعنِ، وكثرة اللَّعن مظنَّة لوقوعِه علىٰ غير مُستحقِّه، فيرجع إثمه علىٰ اللَّاعن.

وكذا يَأُزُّه إلىٰ غمطِ فضل مَن أحسن إليه، وهو قِحة في إنكارِ الجميل، لا يجوز ولو علىٰ وجهِ المُغاضبة؛ فهنا ينقلب المظلوم ظالمًا، وأحرىٰ به أن يكون مُستقبحًا بين الزَّوجين خاصَّة، لما في ذلك من عواقب وخيمةٍ علىٰ البيتِ وحقوقِ الزَّوجيَّة.

حتَّىٰ عُدَّ هذا الكُفران كبيرةً بذاته، بخلاف اللَّعن الَّذي قُيِّد في الحديث بالكثرة، والصَّغيرة إنَّما تصير كبيرةً بالكثرة(٢).

ثمَّ إنَّا لسنا ندَّعي -مع ذلك- فُشوَّ هذه الأخلاقِ الانفعاليَّة المذمومة في كلِّ النِّساء! حاشَىٰ لله؛ فلسن كُلُّهن ينجرِرْنَ وراء الشَّيطانِ إرضاءً لدواخِلهنَّ ولو بحرام، أو شفاءً لصدروهنَّ بزور الكلام، بل فيهنَّ التَّقيَّات المُوفَّقات، الكابحات لجماحِ أهوائهنَّ في المخاصماتِ والمغاضبات، العالماتِ بوخيمِ حصائدِ الألسنة علىٰ أصحابِها في النَّار.

وفي ذلك دلالة واضحة علىٰ أنَّ ما ذُكر من المَذامِّ، ليس أمرًا قد فُطِر النِّساء عليه جبرًا، ولا ما يَعقُب ذلك مِن عذابٍ قَدرًا محتومًا علىٰ أفرادِهنَّ،

---

(١) انظر «التوضيح» لابن الملقن (١٩/ ١٢٨)، و«طرح التثريب» (٨/ ٢٧٠).

(٢) «الآداب الشرعية» لابن المفلح (١/ ٣١٤).

بحيث لا تستطيع إحداهُنَّ الانفكاك عنها، إذن لمَا كان لتحذيرِ النَّبي ﷺ إيَّاهنَّ إتيانها وأمرِهنَّ بتوقِّي عقابِها أيَّةُ فائدة!

هنا يُعجبني كلامٌ سديدٌ (لمحمَّد الغزالي) عن الحديثِ، يوضِّح فيه المقصودَ مِن خطابِ النَّبي ﷺ للمسلماتِ بهذا التَّحذير الشَّديد، ويَردُّ فيه علىٰ مَن حَرَّف معناه فيقول: «إنَّ عَرْض الحديث النَّبوي دون فقهٍ صالحٍ لَونٌ مِن تحريف الكلام عن مواضعِه، ومُصَاب الإسلام شديد مِن هذا التَّصرُّف! . .

صدْرُ هذا الحديث يَقِي الأسرةَ الإسلاميَّة شرًّا يَشِيعُ بين النَّاس، جُرثومتُه امرأةٌ تحيَا علىٰ خيرِ رَجُلِها، وتُنكِر فَضله وتَجحَد حقَّه؛ قد يُخطئ الرَّجل، وكلُّ بني آدمَ خطَّاءٌ، وينبغي أن تتجاوز المرأة هذا الخطأ العارض، وربمَّا كان الخطأ مِن وِجهة نظرها هي، ولكنها بدَلَ ذلك تَغضبُ غَضبًا طائشًا! وتَنْسَىٰ في ثورتها كلَّ شيء، وتزعُم أنَّها ما رأت خيرًا قطُّ من زوجها، وقد تلعَنُ نفسَها وحظَّها وما حدَث أو ما يَحدث لها.

أليس مِن حقِّ النَّبي ﷺ أن يُحذِّر مِن هذا المسلك، وأن يَذْكُرَ لصاحباتِه أنَّهنَّ إنْ أصرَرْنَ عليه يَكُنَّ مِن أهل النَّار؟! . .»[1].

أمَّا زعم المُعارض في شُبهته الثَّانية من أنَّ وصفَ النَّبي ﷺ للنِّساء في الحديث بنقص العقل تحقير لهنَّ، وأنَّه مخالف لآيةِ سورةِ البقرة، والَّتي ذكرت علَّة النِّسيان فيهنَّ لا نقصان عقلهنَّ . . . إلخ.

فمنشأ الشُّبهة عنده غلطه في تصوُّر المُراد من نُقصان العقل، حيث توهَّم أنَّ العقل في الحديث بمعنىٰ «القوَّة الَّتي يُميَّز بها بين حقائقِ المعلومات»[2]، وعليه ظنَّه يشير إلىٰ حُمقِ النِّساء أو طيشهنَّ!

---

(١) «مائة سؤال عن الإسلام» لمحمد الغزالي (ص/٣٩١).

(٢) انظر «إكمال المعلم» (١/٣٣٨-٣٣٩).

فهذا المعنىٰ الَّذي جعله المُرادَ من الحديث، ليس إلَّا معنًى مِن معاني العقل! ليس هو معنىٰ العقل كلِّه[1]، وليس هو المُراد من الحديث حتمًا! إذ بيَّن النَّبي ﷺ نفسُه ماذا أراد مِن معناه فيه، حين جَعل مُقتضاه عدمَ مساواةِ شهادة المرأة لشهادة الرَّجل، من قوله تعالىٰ: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

فإذا كان المُراد بالضَّلال في الآية: النِّسيان[2] -إذ استظهار الشَّاهدة بأخرىٰ مؤذِنٌ بقلَّة ضبطها في الأصل- فإنَّ مُراد النَّبي ﷺ بالعقل في الحديث **هو ما به يُضبط العلم ويُثبَّت**، وهذا معنًى من معاني العقل صحيحٌ، «وهي طريقة مَن اتَّبع حكمَ اللُّغة؛ لأنَّ العلم والعقل في اللِّسان بمعنًى واحد، فلا يفرِّقون بين قولهم عَقَلْتُ وعلمْتُ»[3].

فإذا كان معنىٰ العقل هنا راجعًا إلىٰ أصلِه في اللُّغة، وهو **ضبط المعلومةِ وتثبيتها في الذِّهن**: فإنَّ وصفهنَّ في الحديث بنقصِ العقلِ لأجلِ النِّسيان وقلَّة الضَّبط هو علىٰ ظاهره؛ لأنَّ ذلك نقصٌ في المعلوم، وضبط المعلومِ وحفظه مِن أظهر مهامِ العقلِ ووظائفه، فإذا كان النَّقص في الصِّفات نقصًا في الموصوف بداهةً، فإنَّ النَّقص في هذه الوظائف العقليَّة نقصٌ في العقل، لكنَّه نقصٌ من جِهة ضعفِ بعضِ الصِّفاتِ، وليس نقصًا مُطلقًا.

يقول ابن تيميَّة: «.. العقل مصدرُ عَقل يعقِل عقلًا: **إذا ضَبَط وأمسَكَ ما يعلَمه**؛ وضبط المرأةِ وإمساكها لِما تعلمه أضعفُ مِن ضبطِ الرَّجل وإمساكِه، ومنه سُمِّي العِقال عِقالًا، لأنَّه يُمسك البعيرَ ويجرُّه ويضبِطه، وقد شبَّه النَّبي ﷺ ضبطَ

---

(١) علىٰ خلافٍ بين العلماء في حَدِّ العقل المشترَط في حَدِّ التَّكليف ليس هذا موضع ذكره انظر في ذلك «ماهية العقل ومعناه واختلاف الناس فيه» للمحاسبي (بدءً من ص/ ٢١٠)، و«البرهان» للجويني (١/ ١٩)، و«قواطع الأدلة» للسمعاني (١/ ٢٧).

(٢) مأخوذ مِن قولهم: ضلَّ الطَّريق: إذا أضاعه ولم يهتد له، «الكشاف» للزمخشري (١/ ٣٢٦).

(٣) «إكمال المعلم» للقاضي عياض (١/ ٣٣٨-٣٣٩).

القلبِ للعلمِ بضبطِ العِقالِ للبَعير، فقال في الحديث المتَّفق عليه: «**استذكروا القرآن، فلَهُو أشدُّ تفصِيًا**[١] **مِن صدورِ الرِّجال مِن النَّعَم مِن عُقلِها**»[٢].

وقال: «**مَثَل القرآن مثل الإبل المُعقلَة، إن تعاهدها صاحبها أمسكَها، وإن أرسلها ذَهبت**»[٣].

وفي الحديث الآخر: (**أَعقِلُها وأتوكَّل أو أرسلها؟ فقال: بل اعقِلها وتوكَّل**)[٤].

فالعقل، والإمساك، والضَّبط، والحفظ، ونحو ذلك، ضِدُّ: الإرسال، والإطلاق، والإهمال، والتَّسيِيب، ونحوِ ذلك، وكلاهما يكون بالجسم الظَّاهر للجسم الظَّاهر، ويكون بالقلبِ الباطن للعلم الباطن، **فهو ضبط العلمِ وإمساكه**، وذلك مستلزم لاتِّباعه، فلهذا صار لفظ العقل يُطلق علىٰ العملِ بالعلم، كما قد بسطنا الكلام علىٰ مُسمَّىٰ العقل وأنواعه في غير هذا الموضع»[٥].

هذا؛ وإنَّ وَصفَ النِّساء بنُقصانِ العقلِ علىٰ الوجه الَّذي شرحناه، إنَّما هو باعتبار الغالب، إذْ «الحكم علىٰ الكلِّ بشيءٍ، لا يستلزم الحكم علىٰ كلِّ فردٍ مِن أفراده بذلك الشَّيء»[٦].

---

(١) **تفَصِّيًا**: أي تفلُّتا وتخلُّصا، تقول: تفصَّيت كذا، أي أحطتُ بتفاصيله، والاسم الفَصَّة، «فتح الباري» لابن حجر (٩/ ٨١).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: فضائل القرآن، باب استذكار القرآن وتعاهده، رقم: ٥٠٣٣)، ومسلم في (ك: الصلاة، باب: الأمر بتعهد القرآن، وكراهة قول نسيت آية كذا، وجواز قول أنسيتها، رقم: ٧٩٠).

(٣) أخرجه ابن ماجه في (ك: الأدب، باب: ثواب القرآن، رقم: ٨٧٣٨)، وأحمد في «المسند» (رقم: ٤٧٥٩، ٤٨٤٥) بإسناد صحيح عن عبد الله بن عمر.

(٤) أخرجه الترمذي في(ك: صفة القيامة والرقائق والورع عن رسول الله ﷺ، رقم: ٢٥١٧) وقال: «وهذا حديث غريب من حديث أنس لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وقد روي عن عمرو بن أمية الضمري، عن النبي ﷺ نحو هذا»، والحديث حسَّنه الألباني في تخريجه لـ «مشكلة الفقر» (ص/ ٢٣)، والأرناؤوط في تخريجه لـ «صحيح ابن حبان» (٢/ ٥١٠).

(٥) «بغية المرتاد» لابن تيمية (ص/ ٢٤٩-٢٥٠).

(٦) «إرشاد السَّاري» للقسطلاني (١/ ٣٤٧).

لكن لعلَّ المُعترضَ ينكر أنَّ النِّسيانَ يَعرِض للنِّساء أكثرَ مِن الرِّجال! وهذا إن دَلَّت عليه الآية الكريمة في البقرة، فإنَّا ننبِّهُه إلىٰ أنَّ علماء الأعصابِ قد شهدوا أنَّ في ذاكرة المرأة ضَعفًا بالنسبةِ إلىٰ ذاكرة الرَّجل، وأنَّها لا تستحضر الماضي كما يستحضره الرَّجل، هذا في الجملة.

يشهد بهذا البروفيسور (أُوتو فِينْجِر) الطَّبيب النَّمساوي، في كتابه المسمَّىٰ «الجنس والأخلاق»، حيث أثبتَ أنَّ في ذاكرة المرأة ضعفًا مقارنةً بمثيلتها عند الرَّجل، فقال: «إنَّ التَّذكر هو التَّغلب علىٰ ما مضىٰ مِن الزَّمن، واستحضاره في الذِّهن، ولا يمكن للمرأة -لأسبابٍ عضويَّة ونفسيَّة- السَّيطرةُ علىٰ هذهِ الموهبة؛ لأنَّ حياتها متقطِّعة، لا تذكر منها إلَّا اليسير؛ بخلاف الرَّجل، فإنه يمكنه تتبُّع سلسة حياته حلقةً فحلقة، ولا يغيب عنه جوهرها في أيِّ وقتٍ مِن الأوقات..»[1].

بل زاد عليه آخرون بأن قرَّروا ضعفَ القُوَّة العاقلة لدىٰ النِّساء مُقابل الرِّجال؛ والجيِّد في هذا أنَّ أبرز مَن أقرَّ منهم بهذا امرأة طبيبة! تُدعىٰ (إليانور ماكُوبي Eleanor maccoby)؛ وذلك في بحثٍ لها نشرته عُدَّ مِن أفضلِ ما قُدِّم في مجالِه في سِتِّينات القرن الميلاديِّ الماضي، أثبتت فيه تفوُّق الرِّجال علىٰ النِّساء في درجات الذَّكاء والمهارات العقليَّة، لاختلاف التَّركيبة الدِّماغية عند كلٍّ منهما، حتَّىٰ صَرَّحت -بعد تجارب وملاحظات عديدة- بضعفِ الإنتاج النِّسوي والابتكار المفيد منهنَّ، أمامَ ما ينتجه الرِّجال في ميادين العلوم والأدب[2]!

فلست أدري ما يقول المُعارض لهؤلاءِ المُتخصِّصين، وهو يدَّعي أنَّ النِّسيان مجرَّد عارضٍ لحالةٍ نفسيَّةٍ «لا علاقة له بالعقل علىٰ الإطلاق»[3]!

---

(١) (ص/ ٩٤-١١٦)، والنَّص منقول مِن مقالٍ لمحمَّد الخضر حسين -شيخ الأزهر- بعنوان «كتاب يلحد في آيات الله»، منشور في مجلَّة «نور الإسلام» (العدد الثامن، من المجلد الأول الصادر في شهر شعبان ١٣٤٩هـ)، وهو في «موسوعة أعماله الكاملة» (١/ ٢/ ١٦٨)، نَقَد فيه كتاب «امرأتُنا في الشَّريعة والمجتمع» للطَّاهر حدَّاد.

(٢) انظر كتاب:

"Encyclopedia of women and geder" for judih worell (p/552-553).

(٣) «قراءة في منهج البخاري ومسلم في الصحيحين» للأدهمي (ص/ ١٩٩).

ماذا يقول مُدَّعو التَّسوية المُطلقة بين الذُّكور والإناثِ في كل شيءٍ، أمام هذه المُقرَّرات العلميَّة الَّتي تعرضها امرأةٌ باحثةٌ؟! إنَّهم يعترفون مُكرَهين بهذه الفروق المَحسوسة، «بيْد أنَّهم يَردُّون وجودَها إلىٰ التَّقاليد الاجتماعيَّة الَّتي تسود العالم؛ ولَعمري إنَّ هذه التَّقاليد مُحِيَت بالحديدِ والنَّار في روسيا وغيرها مِن الدُّوَل الحمراء، ومع ذلك، وبعد نصفِ قرنٍ مِن التَّجربة الهائلة، لا تزال المرأة في وضعها الثَّاني، والرَّجل في المرتبة الأولىٰ!»[1].

نعم؛ يوجد من النِّساء من يفُقن رجالًا عقلًا وضبطًا[2]، ورجالٌ تحكمهم أحيانًا نساء! غير أنَّ الشُّذوذ لا يخدش القاعدة، بل يؤكِّد أنَّ الأصل كون المرأة دون الرَّجل في التَّفكير الموضوعيِّ والتَّدبير وإدارة المخاطر، وليس هذا عيبًا فيهنَّ مَعاذ الله! بل كمال في جنسهنَّ، فلو كُنَّ كالرِّجال في صلابة عقولهم ومنطقيَّتها ونقص عاطفتهم مقارنةً بهنَّ: لكان في ذلك جرحًا في أنوثتهنَّ! ولاختلَّ نظام الحياة بأكمله.

فسبحان الَّذي أعطىٰ كلَّ شيءٍ خلقه ثمَّ هدىٰ.

---

(١) «حقوق الإنسان» لمحمد الغزالي (ص/٩٢).

(٢) انظر «الكوثر الجاري» للكوراني (١/٤٥٦).